

Distr.: General  
23 May 2000  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال  
بالإنابة للبعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الكتاب الذي سلم إلى مكتبكم أمس من وزير خارجية أيرلندا والذي  
يتضمن رسالة سياسية من لجنة وزراء مجلس أوروبا تتعلق بالدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية  
العامة بشأن التنمية الاجتماعية. وبناء على طلب الوزير كاوين، سأكون ممتنا إذا أمكن  
تعميم كتاب الوزير والرسالة السياسية على أعضاء الجمعية العامة.

(توقيع) مايكل هاوي  
القائم بالأعمال بالإنابة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من القائم  
بالأعمال بالإناابة للبعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

ستراسبورغ، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠

يشرفني إبلاغكم بالرسالة السياسية المرفقة الموجهة من لجنة وزراء مجلس أوروبا عن طريقكم إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة“ (جنيف، ٢٦-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠).

ولدى اضطلاعنا برئاسة المنظمة المكونة من ٤١ بلدا عقدت أيرلندا العزم على تعزيز المبادئ الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وعلى المساعدة في النهوض بجدول أعمال المجلس في عدد من المجالات الرئيسية. ويمثل التماسك الاجتماعي واحدا من الأهداف الأساسية لبرنامج رئاستنا، الذي يهدف بصفة خاصة إلى المساعدة في تعزيز استراتيجيات التنمية الاجتماعية التي يقوم مجلس أوروبا بوضعها حاليا.

ولتعزيز هذه المبادرة، استضافت أيرلندا مؤتمر مجلس أوروبا المعني بالتنمية الاجتماعية الذي عقد في دبلن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وقد أتاح انعقاد المؤتمر إسهام أوروبا في الدورة الاستثنائية للتنمية الاجتماعية المقرر عقدها في جنيف. وقدم الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة نتائج مؤتمر دبلن إلى لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في نيويورك. وفي هذا الصدد، أرجو أن تسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياحي لهذا التقدم الملموس في التعاون النشط بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة في مجال الشؤون الاجتماعية.

وتتطلع لجنة الوزراء إلى الدورة الاستثنائية التي ستعقد في جنيف وإلى دراسة نتائجها بهدف المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ومواجهة التحديات التي تعترض سبيل التنمية الاجتماعية.

وسأكون ممتنا إذا أمكن تعميم هذا الكتاب والرسالة السياسية المرفقة به، كورقة معلومات أساسية.

(توقيع) براين كاوين

وزير خارجية أيرلندا

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

نحو تنمية اجتماعية للجميع: استراتيجية أوروبية قائمة على التعاون والشراكة

رسالة سياسية موجهة من لجنة الوزراء إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية (جنيف، ٢٦-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠) اعتمدها لجنة الوزراء في دورتها ١٠٦ (ستراسبورغ، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠)

كان مجلس أوروبا وسيظل ملتزماً بالتنمية الاجتماعية. وخلال السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي في كوبنهاغن، أعادت البلدان الأوروبية التأكيد على اعتقادها بأن التنمية الاجتماعية توفر أساساً ضرورياً لتنمية المجتمعات الشاملة والنمو الاقتصادي السليم ومنع نشوب الصراعات.

وتمشيا مع هذا الاعتقاد، فإن مجلس أوروبا - وهو منظمة جامعة للبلدان الأوروبية تضم ٤١ دولة متحدة في التزامها بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق الاجتماعية وسيادة القانون - يقوم بوضع استراتيجية أوروبية للتماسك الاجتماعي كأحد أولوياته الأساسية.

ويستند مجلس أوروبا في وضع وتنفيذ هذه الاستراتيجية على التصميم السياسي لدوله الأعضاء على إعداد سياسات للتنمية الاجتماعية على المستوى الوطني ترمي إلى تعزيز المشاركة النشطة في صنع القرار، وتعزيز الروابط المدنية والاجتماعية، وإقامة علاقات للدعم المتبادل بين الدول، والحكومات المحلية والقطاعات العام والخاص والمجتمع المدني.

وتهدف استراتيجية مجلس أوروبا للتماسك الاجتماعي إلى تعجيل التقدم نحو إنجاز الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي في كوبنهاغن. وتتضمن هذه الاستراتيجية العناصر الرئيسية التالية:

**تهيئة البيئة المواتية: إطار مشترك للمعايير الاجتماعية**

تحمي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والصكوك القانونية ذات الصلة الصادرة عن المجلس الأوروبي في المجال الاجتماعي، وبخاصة الميثاق الاجتماعي الأوروبي والميثاق الاجتماعي المنقح والمدونة الأوروبية للأمن الاجتماعي والمدونة المنقحة، الحقوق الاجتماعية

لكل شخص دون تمييز. ويجري حاليا تعزيز الجهود من أجل مساعدة الدول الأعضاء في جعل تشريعاتها متسقة مع هذه الصكوك.

وعلى الرغم من أي ضمانات مقدمة من خلال تصديق الدول على الصكوك القانونية، هناك عقبات مختلفة تحول دون تمتع الكثير من الناس بحقوق اجتماعية مختلفة. ومن ثم، وضع مجلس أوروبا برامج من أجل إتاحة فرص الوصول إلى الإسكان والوظائف والحماية الاجتماعية والصحة. وفي هذا السياق، يُولى اهتمام خاص لكل من الأشخاص والجماعات الضعيفة المعرضة لخطر الاستبعاد وللأطفال.

### المبادرات التي تستهدف القضاء على الفقر

ينبغي للاستراتيجيات الوطنية لمحاربة الفقر والاستبعاد الاجتماعي أن تكون واضحة الأهداف والمقاصد ومزودة بآليات للرصد. وينبغي أن يشارك المجتمع المدني والناس الذين يعانون الفقر والاستبعاد الاجتماعي في وضع هذه الاستراتيجيات. ويتوفر لدى مجلس أوروبا خبرة مهمة لمساعدة الحكومات في زيادة تطوير هذه الاستراتيجيات.

وتمثل حملة المجلس الأوروبي المعنونة "التكافل والتضامن العالميان: أوروبا تحارب الفقر والاستبعاد الاجتماعي" أحد الجهود الجارية التي تقوم بها المنظمة من أجل زيادة الوعي بأهمية استتصال الفقر في سياق عالمي.

### المبادرات الرامية إلى زيادة فرص العمل

مجلس أوروبا مستعد للعمل مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية ذات الصلة من أجل تشجيع وضع سياسات لتعزيز زيادة فرص العمل، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية وصول الفئات المستبعدة إلى الفرص الوظيفية. وقد زاد المصرف الإنمائي التابع لمجلس أوروبا بدرجة كبيرة من أنشطته الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والتوظيف، وسوف يواصل المجلس جهوده هذه.

### تعزيز الاندماج الاجتماعي

يعمل مجلس أوروبا بنشاط على مكافحة جميع أشكال التمييز وبصفة خاصة التمييز القائم على أساس العنف أو الأصل العرقي أو نوع الجنس أو السن، وعلى تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص، ويتم إدماج هذه الأنشطة في السياق العام لاستراتيجية التماسك الاجتماعي. والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين. وعلاوة على ذلك، وإدراكا لقدرة مجلس أوروبا في هذا المجال، عُهد إليه بإعداد الإسهام الأوروبي في

مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب.

وكجزء من التزامه الأوسع نطاقا بحماية الأقليات، سيستمر مجلس أوروبا في الاضطلاع بدور رائد في وضع السياسات والبرامج الرامية إلى إدماج شعب الروما في المجتمعات الأوروبية على أساس من المساواة الكاملة في المعاملة وفي الفرص.

### برنامج مشترك للتنمية الاجتماعية

أظهر المؤتمر الأوروبي الأخير للتنمية الاجتماعية<sup>(١)</sup>، استعداد مجلس أوروبا ودوله الأعضاء للاضطلاع بدور نشط في التنمية الاجتماعية. كما مثل المؤتمر تقدما ملموسا في التعاون النشط بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة في هذا المجال. وبصفة خاصة، فإن مجلس أوروبا مستعد للعمل على إحراز تقدم في مجال برنامج التنمية الاجتماعية من خلال ما يلي:

- تقديم ما لديه من خبرات في مجال وضع وتنفيذ صكوك تحديد المعايير في الميدان الاجتماعي إلى المناطق الأخرى في العالم، آخذا بعين الاعتبار الحالة الخاصة لكل منطقة ومواردها. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترح المؤتمر الأوروبي للتنمية الاجتماعية تنظيم منتدى للتنمية الاجتماعية داخل المنطقة يتم بالاشتراك مع الأمم المتحدة.
- زيادة تطوير تقييم وقياس التقدم المحرز في التنمية الاجتماعية وتسهيل تبادل أفضل للممارسات. ويحتاج هذا إلى الاستخدام الفعال لمؤشرات ومقاييس التماسك الاجتماعي من خلال التعاون الملائم بين الأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا؛
- تشجيع الإدماج التدريجي لأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الوطني والدولي؛
- مواصلة المشاركة النشطة في ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. وتمثل التنمية الاجتماعية عنصرا من العناصر الأساسية لهذا الجهد الدولي الشامل من أجل تعزيز السلام والرخاء ومنع وقوع الصراعات في المنطقة مستقبلا. وسيدرس المجلس

(١) نظم مجلس أوروبا المؤتمر الأوروبي للتنمية الاجتماعية استعدادا للدورة الاستثنائية التي ستعقد في جنيف. وقد أتاح المؤتمر، الذي عقد في دبلن في ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بمبادرة من حكومة أيرلندا، فرصة لتقييم التقدم نحو التنمية الاجتماعية الذي تم إحرازه منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. ومن بين المقترحات التي جرى النظر فيها الاستنتاجات التي توصل إليها رئيس المؤتمر والتي قدمت المنظمات غير الحكومية العديد منها.

الأوروبي نتائج الدورة الاستثنائية التي تعقد في جنيف في عام ٢٠٠٠ بهدف المشاركة النشطة في الجهود الدولية الرامية إلى النهوض ببرنامج التنمية الاجتماعية.

---